نحو تطبيق محاسبة التضخم لضبط فعالية مبدأ القيمة العادلة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية NCA ROUIBA سنة 2017

TOWARDS THE APPLICATION OF INFLATION ACCOUNTING TO CONTROL THE EFFECTIVENESS OF THE FAIR VALUE PRINCIPLE IN THE ECONOMIC INSTITUTION NCA ROUIBA 2017 CASE STUDY

نصيرة سليمان، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
nassira.slimane@univ-biskra.dz
سماعين جوامع، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
smain.djouamaa@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2020/12/31 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: هدفت الدراسة إلى توجيه الاهتمام نحو تطبيق محاسبة التضخم لضبط فعالية مبدأ القيمة العادلة في المؤسسة الاقتصادية. حاولنا تطبيق المخرجات النظرية على القوائم المالية لسنة 2017 لمؤسسة NCA ROUIBA، توصلنا إلى أن الاعتماد على محاسبة التضخم خلال الارتفاع العام لمستوى الأسعار يعكس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : محاسبة تضخم؛ قيمة عادلة؛ تكلفة تاريخية؛ قوائم مالية؛ قياس وإفصاح.
تصنيف JEL : M41 ;M49.

***Abstract*:** This study aimed at drawing the attention towards the inflation accounting application to control the effectiveness of the fair value principle in the economic firms. We tried to apply the theoretical outputs on NCA ROUIBA's 2017 financial statements. we concluded that reliance on inflation accounting during the general price level rise reflects the fair value of the economic institution's financial statements contents.

Keyword: Inflation Accounting; fair value; historical cost; financial statements; measurement and disclosure.
JEL classification code : *M41, M49*.

المؤلف المرسل: **نصيرة سليمان**، nassira.slimane@univ-biskra.dz

1.مقدمة:

تحاول المؤسسات الاقتصادية في سعيها أمام كل طالبي المعلومة المحاسبية، أن تقدم الكشوف المالية لديها بشكل محين ومعبر حقيقة على وضعيتها المالية في تاريخ ما، لكن هذا السعي يصطدم في كثير من البلدان العالية التضخم بالهوة الكبيرة بين المعلومات التي تقدمها وفق مبدأ القيمة العادلة إلا أن البيئة الجزائرية تركز على القيمة السوقية، وتلك التي تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية، مما يلزم المؤسسات التي تنشط في بيئتها المحاسبية والمالية أن تعدل بياناتها باستمرار وعند اللزوم كي تأخذ في الحسبان نسب التضخم التي يعاني منها الاقتصاد، وهذه العملية التي تنقلنا من متطلبات مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة، تستعدي تقنيات معينة يجب أن يجيدها المحاسب كي يتمكن من تبرير هذا الانتقال وتأكيد صدق المعلومة المحاسبية، ومن جهة ثانية يجب على المحاسب إدراك بعض المفاهيم الاقتصادية كالأرقام القياسية للاستهلاك التي نستطيع من خلالها معرفة نسبة التضخم بشكل حقيقي، والتي قد تختلف داخل البلد من قطاع إلى آخر.

1.1 الإشكالية: من خلال هذه الدراسة سنجيب على السؤال التالي:

كيف يؤدي تطبيق محاسبة التضخم لضبط فعالية مبدأ القيمة العادلة لبنود القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية NCA ROUIBA ؟

2.1 الأسئلة الفرعية للدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين محاسبة التضخم والقيمة العادلة ؟
- هل هناك أساليب غير الأساليب المتعارف عليها لضبط القيمة العادلة لبنود القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟
- هل أدى تطبيق محاسبة التضخم لضبط فعالية مبدأ القيمة العادلة لبنود القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة NCA ROUIBA ؟

3.1 فرضيات الدراسة: سوف نبني دراستنا هذه على الفرضية الرئيسية التالية:

تطبيق محاسبة التضخم يساعد على ضبط فعالية مبدأ القيمة العادلة لبنود القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية NCA ROUIBA.

4.1 أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في تحديد الإجراءات التي يتم تطبيقها والمؤشرات التي يتم استخدامها لإعادة عرض القوائم المالية، إبراز الدور الايجابي لهذا التعديل خاصة في ظل ما تعكسه القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية خلال فترات التضخم من صورة غير حقيقية وغير معبرة عن الوضعية المالية لمستخدميها.

5.1 منهج الدراسة: للإلمام بجوانب الدراسة إتباعنا المناهج المتمثلة في المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة الجانب النظري من الموضوع، ومنهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية NCA ROUIBA، بتطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة.

6.1 الدراسات السابقة

1.6.1 دراسة (Maduka وآخ., 2015): عنوان الدراسة تطبيق القياس بمحاسبة التكلفة التاريخية والقيمة العادلة مقابل محاسبة التضخم، توصلت نتائج الدراسة إلى أن تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تشويه البيانات المالية والأرباح المصرح بها قد تتجاوز الأرباح التي يمكن توزيعها على أصحاب الأسهم، الاعتماد على محاسبة التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة والقيمة العادلة يؤدي إلى تفعيل جودة الإبلاغ.

2.6.1 دراسة (Ebiaghan, 2019): عنوان هذه الدراسة تحليل مقارن للمعلومات المحاسبية للتكاليف المعدلة حسب التضخم والتكاليف التاريخية، من أهم نتائج الدراسة ينبغي أن تعد الشركات تقاريرها المالية باستخدام كل من التكلفة التاريخية وأساليب القيمة العادلة (التكلفة الحالية) في وقت واحد، لأن هذا سيسمح للشركات بالتأكد من الوضع المالي الحقيقي لشركاتها قبل الإعلان عن أرباح الأسهم والفوائد الأخرى.

2.مفهوم محاسبة التضخم:

1.2. تعريف محاسبة التضخم:

مجموعة الأدوات والإجراءات المحاسبية المتخذة لمعالجة واستبعاد آثار التضخم على البيانات المحاسبية (القوائم المالية)، وتستهدف تقويم وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية، بفضل وضع نظام محاسبي للتضخم بديلا للنظام التقليدي يعتمد على مبادئ وأسس تضمن إدماج التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية، وذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية (بالرقي, 2006, ص 355).

3.ماهية القيمة العادلة:

1.3 تعريف القيمة العادلة في الفكر المحاسبي:

عرف معيار الإبلاغ المالي رقم 13 –قياس القيمة العادلة– IFRS 13 القيمة العادلة: "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في سوق في ظروف السوق الحالية" (معراج & حديدي, 2017, ص 85).

كما حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها (IAS No39, IAS No38, IAS No32, IAS No30, IAS No40, IAS No41)، المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت (معراج & حديدي,2007, ص 250).

4. علاقة محاسبة التضخم بالقيمة العادلة:

يمكن قياس القيمة العادلة وفقا لعدة أساليب كما يلي (طرطار & منصر, 2016, ص 89): تعديل القيمة التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة؛ تكلفة الاستبدال أو القيمة الداخلة والتي تفترض أن الأصول المملوكة قد قيمت بشكل عادل بموجب التكلفة الاستبدالية؛ القيمة الخارجة أو سعر البيع، وهذا الأسلوب أكثر ملائمة لقياس الأصول المتداولة؛ التدفقات النقدية المخصومة لمعرفة القيمة الحالية واستخدامها في تحديد معدل العائد الداخلي.

تجدر الإشارة إلى أن التركيز سيكون على القيمة السوقية التي هي قيمة عادلة على مستوى السوق المالي الضعيف كما في الجزائر، سنقوم في هذه الدراسة بإتباع أحد أساليب القيمة العادلة وهو الأسلوب المذكور أولا من خلال تطبيق أحد نماذج محاسبة التضخم المتمثل في التكلفة التاريخية المعدلة، الاستعانة بمداخل القيمة العادلة، كمدخل التكلفة (تكلفة الاستبدال) لحل مشكلة تأثير التضخم على قدرة المؤسسة على إحلال التثبيتات، إذا هناك علاقة بين محاسبة التضخم والقيمة العادلة تتمثل في أنه يمكن تطبيق ما ينص عليه مبدأ القيمة العادلة من خلال إتباع نماذج محاسبة التضخم.

فقد جاء استخدام مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن الوثوق فيه، وتعد مبررات العدول عن تطبيق التكلفة التاريخية جسر نحو القيمة العادلة (معراج & حديدي, 2017, ص 93) . والذي يمكن بلوغه من خلال الاستعانة بمحاسبة التضخم ومؤشرات الأرقام القياسية (كالرقم القياسي لأسعار المستهلك) باعتبارها تنشر بصفة دائمة ومستمرة دون اللجوء لخبراء متخصصين في مجال إعادة التقييم.

فنجد أن محاسبة التضخم تعمل على إظهار القيم الحقيقية لعناصر الميزانية وإعطاء الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مع إعطاء النتائج الفعلية لنشاط

المؤسسة وتقرير دخل المؤسسة، بشكل أكثر موضوعية ودقة مما يزيد من فعالية جدول حساب النتائج كأداة لتسيير المؤسسة واتخاذ القرار (بالرقي, 2006, ص 355).

5. دراسة حالة NCA ROUIBA:

1.5 تقديم المؤسسة الاقتصادية NCA ROUIBA:

تأسست المؤسسة الاقتصادية ذات المسؤولية المحدودة تحت اسم جديد التعليب الجزائري التي تقوم أنشطتها الرئيسية على إنتاج، تعبئة وتسويق عصير الفواكه تحت العلامة التجارية "ROUIBA" في 02 ماي 1966 من قبل عائلة عثماني، تقع في المنطقة الصناعية الرويبة على بعد 30 كلم من الجزائر العاصمة، وتوظف أكثر من 407 شخص وتحتل مساحة حوالي 2.4 هكتار. (Harfouche, 2020, ص 9).

تجدر الإشارة إلى أنه وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم NCA ROUIBA في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 03 جوان 2013. إلا أنه وبعد تقديم طلب عرض عمومي للسحب يوم 19 مارس 2020 من طرف المؤسسة الاقتصادية أصدرت شركة تسيير بورصة القيم إعلان يتضمن تعليق التداول على سهم NCA ROUIBA بدءا من يوم الأحد 22 مارس 2020.

2.5 معطيات الدراسة:

– الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية NCA ROUIBA، والمنشورة من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، لسنة 2017 والمعدة وفق التكلفة التاريخية؛

– الاعتماد على التكلفة التاريخية المعدلة في تعديل القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛

– استعمال مؤشرات الأرقام القياسية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، المنشورة من قبل البنك المركزي الجزائري، وهي مبينة في الجدول الموالي لسنة 2012 و2017 على التوالي:

الجدول رقم 01: *الأرقام القياسية العامة للأسعار*

جانفي	148.7	191.7	***ماي***	153.8	192.8	***سبتمبر***	156.9	196.1
فيفري	151.9	190.6	***جوان***	153.3	193.4	***أكتوبر***	159.9	197.2
مارس	154.1	192.8	***جويلية***	154.2	190.6	***نوفمبر***	157.8	197.1
أفريل	155.5	193.5	***أوت***	155.9	194.0	***ديسمبر***	158.5	197.6

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات بنك الجزائر*

3.5 تعديل القوائم المالية لسنة 2017:

1.3.5 حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لوحدة النقود:

وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1.1.3.5 حساب صافي البنود النقدية في بداية الفترة:

يتم حساب صافي البنود النقدية بالفرق بين البنود النقدية للأصول والخصوم، بعد استخراج البنود النقدية من عناصر الأصول والخصوم للميزانية الختامية لسنة 2016، والتي تعد الميزانية الافتتاحية لسنة 2017، يكون مجموع الأصول مساوي لـ: 2556339560دج. ومجموع الخصوم النقدية مساوي لـ: 7208326177دج.

وعليه فصافي البنود النقدية= 4651986617-

2.1.3.5 تعديل صافي البنود النقدية أول الفترة بالعلاقة التالية:

صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة = صافي البنود النقدية لأول الفترة×(الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ديسمبر 2017/متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين شهري جانفي وديسمبر).

صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة=(4651986617)×194.68/197.62
= 4722239548.24-

3.1.3.5 تعديل المقبوضات النقدية:

بالاستعانة بجدول حساب النتائج، يتم حساب المقبوضات النقدية ثم تعديلها بضرب قيمة كل بند من بنود المقبوضات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2017، ثم قسمة الحاصل على متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال نفس السنة، بافتراض أن هذه المقبوضات قد حدثت على مدار السنة. حيث تتمثل هذه المقبوضات النقدية في المبيعات، تغيرات المخزونات، المنتجات العملياتية الأخرى، استرجاعات عن خسائر القيمة والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية ليكون مجموعها = 6070037641دج وعند التعديل نقوم بضرب كل بند من بنود المقبوضات النقدية في 197.62 ثم نقوم بقسمة الحاصل في كل مرة على 193.97 ليصبح مجموع القيمة التاريخية المعدلة للمقبوضات النقدية في بداية الفترة مساوي لـ 6184259619.6 دج.

4.1.3.5 تعديل المدفوعات النقدية:

تعدل المدفوعات النقدية التي تضم كل من استهلاك السنة، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء العملياتية الأخرى، الأعباء المالية بضرب قيمتها في الرقم القياسي لشهر ديسمبر 2017 وهو 197.62 مقسوم على متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة2017 وهو 193.97 باستثناء الضرائب والرسوم التي يتم فيها تقسيم حاصل الضرب على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر أفريل 2017 وهو 193.54 باعتبار أنها تدفع خلال هذا الشهر من كل سنة. فيكون مجموع القيمة التاريخية للمدفوعات النقدية 6028610169دج، وبعد التعديل يصبح مجموع القيمة التاريخية المعدلة للمدفوعات النقدية في بداية الفترة لسنة 2017 مساوي لـ 6142176532.81دج.

5.1.3.5 حساب البنود النقدية آخر الفترة المعدلة:

يتم حساب صافي البنود النقدية لآخر الفترة المعدلة بالاستعانة بصافي البنود النقدية المعدلة لأول الفترة وبمجموع المقبوضات والمدفوعات المعدلة سابقا، من خلال العلاقة التالية:

صافي البنود النقدية آخر الفترة المعدلة = صافي البنود النقدية أول الفترة المعدلة + مجموع المقبوضات النقدية المعدلة – مجموع المدفوعات النقدية المعدلة.

صافي البنود النقدية آخر الفترة المعدلة = 4680156461.45-

6.1.3.5 صافي البنود النقدية التاريخية لآخر الفترة لسنة 2017:

بالاعتماد على الميزانية الختامية لسنة 2017 يتم حساب مجموع الأصول النقدية ومجموع الخصوم النقدية ثم الفرق بينهما والذي يشكل صافي البنود النقدية لآخر الفترة 2017

صافي البنود النقدية لآخر الفترة =2041013129-7325307597=5284294468-

7.1.3.5 حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية:

يتم حساب مكاسب (خسائر) القوة الشرائية، كما يلي:

مكاسب (خسائر) القوة الشرائية = صافي البنود النقدية آخر الفترة المعدلة – صافي البنود النقدية التاريخية لآخر الفترة.

مكاسب (خسائر) القوة الشرائية=(4680156461.45)-(5284294468)= 604 138 006.55

بما أن الفرق موجب فهذا يعني تحقيق خسائر قوة شرائية، وهذه الخسائر في القوة الشرائية سيتم تحويلها إلى قائمة الدخل.

2.3.5 تعديل قائمة المركز المالي (الميزانية) لسنة 2017:

ذكرنا سابقا أن المؤسسة الاقتصادية NCA ROUIBA قد دخلت البورصة سنة 2013، وبالتالي فهي تكون بذلك قامت بإعادة تقييم أصولها في نهاية سنة 2012 وعليه سيتم تعديل مختلف البنود على هذا الأساس. أي تعديل عناصر الأصول والخصوم القابلة للتعديل

بالأرقام القياسية للفترات المعنية، ثم حساب وإدراج بند الأرباح المحتجزة بالفرق بين التكلفة التاريخية الصافية المعدلة لمجموع الأصول ومجموع الخصوم المعدلة.

1.2.3.5 تعديل جانب الأصول لميزانية سنة 2017:

يتم تعديل عناصر جانب الأصول من خلال ضرب العناصر غير النقدية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2017، ثم قسمة الحاصل على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2012 باعتبارها آخر سنة تم فيها إعادة التقييم عند إعداد القوائم المالية لسنة 2017، باستثناء المخزونات التي تعتبر عناصر غير نقدية جارية يتم ضرب قيمتها في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2017 وقسمة الحاصل على متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2017.

الجدول رقم 02: تعديل جانب الأصول لميزانية سنة 2017

الأصول	التكلفة التاريخية	الاهتلاك خ ق	الصافي	معامل التعديل	ت ت معدلة	الاهتلاك المعدل	الصافي المعدل
الأصول غ الجارية	**9113259852**	**3638839458**	**5474420394**	**-**	**11334775818.51**	**4536955543.7**	**6797820275.97**
التثبيتات المعنوية	**92865682**	**59039534**	**33826148**	**158.5/197.62**	**115786221.30**	**73611310.47**	**42174910.83**
التثبيتات العينية	**8907092853**	**3579799924**	**5327292929**	**-**	**11105486999.45**	**4463344233.3**	**6642142767.38**
أراضي	1183751184	-	1183751184	158.5/197.62	1475917406.83	-	1475917406.83
بناءات	922838083	263177272	659660811	158.5/197.62	1150607330.99	328133075.66	822474255.33
ت العينية الأخرى	6787766703	3316622652	347114405	158.5/197.62	8463081740.36	4135211157.6	4327870583.95
ت الجاري انجازها	12736882	0	12736882	158.5/197.62	15880521.27	-	15880521.27
التثبيتات المالية	113301317	0	113301317	-	113502597.76	-	113502597.76
قروض وأصول مالية	775000	0	775000	158.5/197.62	966280.76	-	966280.76
الضرائب المؤجلة	112526317	0	112526317	197.62/197.62	112526317	-	112526317
الأصول الجارية	**3522335017**	**301991717**	**3220343300**	**-**	**3546776328.49**	**304241168.29**	**3242535160.2**
المخزونات	**1298871559**	**119541388**	**1179330172**	**193.97/197.62**	**1323312870.49**	**121790839.29**	**1201522031.20**
الحسابات الدائنة	**2090946596**	**182450329**	**1908496267**	-	**2090946596**	**182450329**	**1908496267**
الزبائن	1956926614	182450329	1774476285	197.62/197.62	1956926614	182450329	1774 476285
المدينون الآخرون	52269968	0	52269968	197.62/197.62	52269968	-	52269968
الضرائب	68623477	0	68623477	197.62/197.62	68623477	-	68623477
الأصول الأخرى	13126537	0	13126537	197.62/197.62	13126537	-	13126537
الموجودات وما يماثلها	**132516862**	**0**	**132516862**	**197.62/197.62**	**132516862**	**-**	**132516862**
توظيفات وأصول مالية	6371400	0	6371400	197.62/197.62	6371400	-	6371400
أموال الخزينة	126145462	0	126145462	197.62/197.62	126145462	-	126145462
المجموع العام	**13635594869**	**3940831174**	**8694763694**	**-**	**14881552147**	**4841196712.0**	**10040355434.9**

الوحدة: دينار جزائري

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على جانب الأصول لميزانية NCA ROUIBA لسنة 2017 ومنشورات بنك الجزائر.*

تقوم محاسبة التضخم بحل مشكلة استبدال الأصول وهي بذلك تعمل بمبدأ القيمة العادلة، الذي نجد من بين أساليبه تكلفة الاستبدال التي تتمثل في مقدار النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن أن تتحملها المؤسسة، في حالة رغبتها بشراء موجودات مماثلة لما هو بحوزتها في الوقت الحالي، كما هو مذكور في معيار الإبلاغ المالي رقم 13.

يتبن لنا جليا ارتفاع التكلفة التاريخية المعدلة للتثبيتات عن التكلفة التاريخية بـ 25%، وزيادة الإهتلاك السنوي المعدل عن الإهتلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية بـ 23% وهذه الزيادة توضح من جهة أخرى مقدار النقص في الإهتلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية في ظل الارتفاع العام في مستوى الأسعار المخصص لإحلال الأصول، فكلما كانت الفترة الفاصلة بين شراء الأصول و اهتلاكها أطول كلما كان الفرق أكبر بين التكلفة التاريخية والتكلفة الحالية وعليه فالاستمرار على نفس القدرة الإنتاجية أو زيادتها أمر صعب في ظل هذه الظروف، خاصة أن مؤسسة NCA ROUIBA قد حققت نتيجة خسارة ابتداء من سنة 2017 أين كانت الخسارة مقدرة بـ 702610250دج وسنة 2018 قدرت بـ 275035966دج في حين زادت الخسارة بنسبة 1018% لتقدر بـ 3075340150دج سنة 2019، هذه الخسارة الهائلة لن تمكن المؤسسة من جهة أخرى من تغطية احتياجاتها الخاصة بالأصول الثابتة.

وعليه فإن تعديل عناصر الأصول سيعود عليها بالأمر الايجابي لأنها ستعكس قيما قريبة من قيمتها الجارية، فنجد أن التثبيتات المعنوية والعينية (برمجيات المعلوماتية، أراضي بناءات، تثبيتات عينية أخرى) ارتفعت قيمتها بنسبة 25%، في حين ارتفعت قيمة التثبيتات العينية الجاري انجازها باعتبار أنها والأراضي لا تهتلكان، أيضا بنسبة زيادة 25% أما المخزونات فقد بلغت قيمتها 1201522031.20دج بزيادة بمقدار 85922122دج أي بنسبة 1.9%. أما العناصر النقدية فلا يتم تعديلها لأنها تظهر بقيمتها الجارية ولا تحتاج للتعديل.

2.2.3.5 تعديل جانب الخصوم لميزانية 2017:

في جانب الخصوم يتم تعديل رأس المال، في حين لا تعدل الديون لأنها من بين العناصر النقدية وقيمتها جارية لا تحتاج إلى تعديل.

الجدول رقم 3: *تعديل جانب الخصوم لميزانية 2017*

الخصوم	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	ت ت المعدلة
رؤوس الأموال الخاصة	**1 369456097**	**-**	**2715047837.93**
رأس المال الصادر	849195000	158.5/197.62	1058788112.93
العلاوات والاحتياطات	1222871347	-	1222871347
فارق إعادة التقييم	-	-	-
النتيجة الصافية	(702610250)		(702610250)
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	-	-	-
أرباح محتجزة	-	-	**1135998628**
خصوم غير جارية	**2513527307**	**-**	**2513527307**
القروض و الديون المالية	2 486785886	197.62/197.62	2486785886
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	10995189	197.62/197.62	10995189
الديون الأخرى غير الجارية	-	-	-
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15746232	197.62/197.62	15746232
الخصوم الجارية	**4811780290**	**-**	**4811780290**
الموردون والحسابات الملحقة	1970597393	197.62/197.62	1970597393
الضرائب	3194534	197.62/197.62	3194534
الديون الأخرى	135485524	197.62/197.62	135485524
الخزينة السالبة	2702502840	197.62/197.62	2702502840
المجموع العام للخصوم	**8694763694**	**-**	**10040355434.93**

الوحدة: دينار جزائري

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على خصوم ميزانية NCA ROUIBA 2017 ومنشورات بنك الجزائر.*

بالنسبة للقروض الطويلة التي تحصلت عليها المؤسسة لاقتناء تثبيتات طويلة الأجل ستكون في مصلحتها إذا كانت منتجاتها التي تنشط من خلالها في مجال عالي التضخم وقطاع عالي المردودية ومحدود المنافسة، حيث المؤسسة عند التضخم الجامح قد تدفع مثلا ضرائب أكثر على أرباح صورية غير حقيقية، وقد تخطأ في تقدير المؤونات في بداية التقديرات، والأكثر خطرا ربما من هذا كله هو الأرباح حيث" في ظل التضخم ترتفع أسعار الموجودات غير النقدية دون تدخل من إدارة المشروع وينتج عن ذلك ربحا حيازيا، يظهر

ضمن الربح العادي للمشروع الذي يعكس حقيقة النشاط أو كفاءة الإدارة بها، كما أن توزيع هذا الجزء من الربح يعنى توزيع جزء من رأس المال" (راضي, 1975, ص 143)، مما يجعل النقود تفقد مكانتها كمستودع للقيمة. ونلاحظ من خلال الجدول السابق، أن رأس المال الخاص تضاعف إلى 98.26% بعد التحول من تطبيق التكلفة التاريخية، إلى التكلفة التاريخية المعدلة"، يعبر هذا الارتفاع عن النقص في إجمالي حقوق المساهمين نتيجة هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد، والذي يشير بدوره إلى عدم قدرة المؤسسة الاقتصادية على المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال عند اعتماد أساس التكلفة التاريخية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار" (علوان, 2017, ص 116) الاعتماد على التكلفة التاريخية في ظل التضخم للوصول إلى نتائج المؤسسة يؤدي إلى تآكل رأس المال بسبب دفع ضرائب على الدخل أو توزيع أرباح على المساهمين. كل عناصر الميزانية ارتفعت قيمتها بعد التعديل وأصبحت تعكس القيمة الجارية، والهدف منه هو المحافظة على رأس المال في ظل التضخم.

3.3.5 تعديل قائمة الدخل (جدول حساب النتائج):

في الجدول رقم (4) سيتم تعديل قائمة الدخل بضرب الأعباء والإيرادات في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2017 وقسمة الحاصل على متوسط الأرقام القياسية العامة لأسعار المستهلك خلال نفس السنة، في حين تضرب قيمة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة في نفس البسط إلا أنه يقسم الحاصل على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر سنة 2012، وعليه يتبين لنا تضخم الأعباء بنسبة أكبر من تضخم الإيرادات وذلك عائد لارتفاع الإهتلاك السنوي المعدل بمقدار183638836.8دج أي بنسبة 25%، وارتفعت أعباء المستخدمين بـ 13603656.3دج أي بنسبة 1.9% كباقي الأعباء والإيرادات، إلا أن تضخم المصاريف أدى إلى تخفيض نتيجة المؤسسة بمقدار176194892.3دج بنسبة 25%.

الجدول رقم 4: *جدول حساب النتائج المعدل لسنة 2017*

البيان	2017	معامل التعديل	ت ت المعدلة
المبيعات والمنتجات الملحقة	5659391237	193.97/197.62	5765885942.44
تغيرات المخزونات	260096158	193.97/197.62	264990476.59
إنتاج السنة المالية	**5919487396**	-	**6030876420.05**
المشتريات المستهلكة	(3607011260)	193.97/197.62	(3674885627.68)
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	(1129603933)	193.97/197.62	(1150860077.53)
استهلاك السنة المالية	**(4736615193)**	-	**(4825745705.21)**
القيمة المضافة للاستغلال	**1182872203**	-	**1205130714.84**
أعباء المستخدمين	(722931844)	193.97/197.62	(736535500.39)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(54753822)	193.54/197.62	(55908082.58)
إجمالي فائض الاستغلال	**405186536**		**412687131.87**
المنتوجات العملياتية الأخرى	47099948	193.97/197.62	47986243.87
الأعباء العملياتية الأخرى	(138477963)	193.97/197.62	(141083750.31)
المخصصات للاهتلاكات والمؤو وخ ق	(744037721)	158.5/197.62	(927676557.88)
استرجات على خسائر القيمة والمؤونات	3247456	193.97/197.62	3308564 .49
النتيجة العملياتية	**(426981745)**	-	**(604778367.96)**
المنتوجات المالية	15082804	-	15082804
الأعباء المالية	(375831347)	-	(375831347)
النتيجة المالية	**(360748534)**	-	**(360748534)**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**(787730288)**	-	**(965526901.96)**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	85120037	193.97/197.62	86721769.92
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**6070037641**	-	**6183975801.01**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**(6772647891)**	-	**(7062780943.37)**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**(702610250)**	-	**(878805142.36)**
خسائر القوة الشرائية		-	604138006.55
صافي نتيجة السنة المالية	**(702610250)**	-	**(1482943148.91)**

الوحدة: دينار جزائري

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول حساب النتائج لسنة 2017*

وبعد إضافة الخسائر عن القوة الشرائية أصبحت النتيجة خسارة بقيمة أكبر (تضاعفت الخسارة) أي زادت الخسارة بنسبة 111% وهي قيمة ليست بالمعتبرة فقط وإنما مقدار جد كبير

وله أثر بالغ الأهمية على نتيجة المؤسسة.وعليه فالنتيجة التي كانت ظاهرة في قائمة الدخل قبل التعديل هي نتيجة وهمية وغير حقيقة بشكل كلي ولا تعبر عن النتيجة الحقيقة لنشاط المؤسسة الاقتصادية. كما نلاحظ أن النتيجة العملياتية في قائمة الدخل المعدة على أساس التكلفة التاريخية خسارة بمقدار426981745دج بينما كانت الخسارة أعلى أين وصلت 604778367.96دج عند تعديل بيانات قائمة الدخل باستعمال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، والذي يدل على وجود أرباح و خسائر صورية وذلك بسبب عدم أخذ المؤسسة أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار. وبهذا التعديل وبالأخذ بعين الاعتبار هذا الأخير وتحقيق خسائر في القوة الشرائية تعبر البيانات المحاسبية المعدلة عن نتيجة المؤسسة الاقتصادية الحقيقية.

تجدر الإشارة إلى أنه على المؤسسة الاقتصادية القيام بتوحيد القوة الشرائية لوحدة القياس لتسهيل عملية المقارنة في حالة أرادت القيام بعملية مقارنة لعدة سنوات من خلال استعمال قائمة الدخل (حساب النتائج).

6. خاتمة:

لم يعد مبدأ التكلفة التاريخية، الذي هو حقيقة مبدأ ممتاز لتعبير مستندي للأحداث المحاسبية مقبولا بشكل منطقي عندما أصبح مبدأ تغليب الشكل الاقتصادي على الشكل القانوني، وبالتالي البحث عن بدائل أخرى أكثر تعبيرا عن حقيقة محتوى القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية أصبح حتمية محاسبية مستعجلة، ولهذا جاءت الكثير من الخيارات للقياس المحاسبي المعاصر، كان أبرزها وأكثرها قبولا لكل الأطراف، التكلفة التاريخية المعدلة والقيمة العادلة. التكلفة التاريخية المعدلة التي تمثل أحد نماذج محاسبة التضخم، والتي بينت الدراسة أنه يمكن أن تكون أسلوب جديد يمكن إتباعه لضبط مبدأ القيمة العادلة لبنود القوائم المالية، هذه الأخيرة التي أصبحت تعكس قيمتها الجارية بعد تطبيق أحد أساليب محاسبة

التضخم تحقيقا لما تسعى القيمة العادلة إليه من إظهار لبنود القوائم المالية بالقيمة الأقرب إلى الواقع.كما أصبحت القوائم المالية قريبة جدا من الواقع المحين لحالة المؤسسات الاقتصادية في تاريخ ما، وإذا أضفنا ظاهرة اقتصادية لا يخلوا منها أي اقتصاد في العالم وهي ظاهرة التضخم الاقتصادي، والتضخم الاقتصادي التراكمي، مع ارتفاعه في بعض البلدان لدرجة تجعل من المستحيل التعبير عن حقيقة الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية ما دون الابتعاد بشكل مطلق عن التكلفة التاريخية خاصة بالنسبة للتثبيتات المعمرة، وهذا ما خلصنا إليه في دراستنا الحالية.

1.6 النتائج النظرية:

– سيكون من غير المناسب اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية، للقياس المحاسبي عند التضخم المرتفع وقد يؤدي إلى التهديد باستمرار المؤسسة الاقتصادية فنجد أن المراجعين الخارجين لمؤسسة NCA ROUIBA قد حذروها فيما يخص استمرارية نشاطها؛

– لكي تستجيب القوائم المالية للمتغيرات الزمنية في اقتصاد متضخم، تصبح الأرقام القياسية لأسعار المستهلك مهمة جدا في تعديل المعلومات المقدمة ضمن هذه القوائم والتقارير.

2.6 النتائج التطبيقية:

– القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية المعدلة تكون أكثر مصداقية لوضعية المؤسسة الاقتصادية عبر الزمن في اقتصاديات ذات تضخم مرتفع؛

– التكلفة التاريخية المعدلة من بين الطرق القليلة التي يمكن تطبيقها في الجزائر لتجنب آثار التضخم على القوائم المالية؛

– كل المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي لوضعية المؤسسة سوف تعدل بشكل جوهري عند تبني محاسبة التضخم، واعتماد مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة.

–

3.6 التوصيات:

من خلال الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من التوصيات نذكر منها:

– على الدولة الاهتمام أكثر بأثر التضخم على المؤسسات الاقتصادية، وتوفير قوانين وتشريعات مساعدة لتطبيق القيمة العادلة ومحاسبة التضخم من جهة والاهتمام كذلك بنشر شهري للأرقام القياسية من جهة أخرى؛

– التعريف أكثر بمحاسبة التضخم سواء على مستوى الجامعات وعدم الاكتفاء ببحوث الباحثين وإنما العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة التضخم والقيمة العادلة لدى الطلبة، وتقديم دورات للمحاسبين في الميدان وخاصة القائمين على إعداد القوائم المالية؛

– أن تعمل الجهات المسؤولة على وضع نموذج موحد لإعداد القوائم المالية مع أخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، من أجل تحقيق معلومات محاسبية أكثر موثوقية يمكن أن تلبي احتياجات مختلف مستخدمي البيانات المالية؛

– من الضروري استخراج احتياطي من تغيير الأسعار على أساس السعر الحالي، لبعض الأصول الثابتة في ظل تقلبات الأسعار الكبيرة. حيث يمكننا ذلك من تحقيق التوازن بين اهتلاك الأصول والإحلال، وضمان قدرة استمرار المشاريع، والحفاظ على رأس المال، وضمان حقوق المستثمرين والدائنين.

7.الهوامش والمراجع:

Ebiaghan, O. F. (2019). A Comparative Analysis of Inflation-Adjusted and Historical Cost Accounting Information: Implications for the Value Relevance of Corporate Reports. *Trends economics and management*, *33*(1), 35–50.

Harfouche, M. (2020). *Rapport du commissaire aux comptes à l'assemblée générale ordinaire(Exercice 2019 (39-1 ص). Alger: NCA-ROUIBA SPA.*

Maduka, I., Linus, K., & Aliu, J. N. (2015). Application of historical cost accounting and fair valuemeasurement,versus inflation

accounting:evidence of listed manufacturing firms in Nigeria. *International Journal of Advanced Studies in Ecology*, *3*(1), 109–153.

بالرقي, ت. (2006). دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية. جامعة فرحات عباس سطيف. استرجع في من http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3021

راضي, ع. ا. (1975). مقدمة في النقود والبنوك والتجارة الخارجية. القاهرة: دار النهضة العربية.

طرطار, أ., & منصر, ع. ا. (2016). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية, 2, 87–116. استرجع من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38722

علوان, ع. ا. ج. ا. (2017). دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي. جامعة القادسية العراق.)دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية((أطروحة ماجستير, جامعة القادسية). استرجع في من https://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/12/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9.pdf

هواري , م & ,.حديـــدي , ا. (2007). دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر – بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية .– *دراسات اقتصادية* .245-226 ,(1)1 ,استرجع في من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84663

معراج, هـ., & حديدي, آ. (2017). مدخل إلى محاسبة القيمة العادلة. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.